A/72/34

الأمم المتحدة

تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٧ وبرنامج عملها لعام ٢٠١٨

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الملحق رقم ٣٤

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثانية والسبعون
الملحق رقم ٣٤

A/72/34

تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٧ وبرنامج عملها لعام ٢٠١٨

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2027

[١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨]

المحتويات

الفصل		*الصفحة*
	بيان المهمة	٧
	رسالة من الرئيس	٧
الأول –	مجالات النشاط الرئيسية في عام ٢٠١٧	٩
	ألف – التواصل مع هيئات الرقابة والتنسيق الأخرى	٩
	باء – التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة للإدارة، التي تم إصدارها في عام ٢٠١٧	١٠
	جيم – التحقيقات	١٨
	دال – قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة	١٩
الثاني –	آفاق عام ٢٠١٨	٢١
الثالث –	برنامج العمل لعام ٢٠١٨	٢٤
المرفقات		
الأول –	حالة تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٧، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	٢٩
الثاني –	الحالة الإجمالية لقبول المنظمات المشاركة توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها لهذه التوصيات في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦	٣٠
الثالث –	قائمة المنظمات المشاركة والنسبة المئوية لحصصها في تكاليف وحدة التفتيش المشتركة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٣١
الرابع –	تكوين وحدة التفتيش المشتركة	٣٢
الخامس –	برنامج العمل لعام ٢٠١٨	٣٣

بيان المهمة*

تهدف وحدة التفتيش المشتركة إلى ما يلي:

(أ) مساعدة الأجهزة التشريعية في المنظمات المشاركة على الاضطلاع بمسؤولياتها الإدارية فيما يختص بوظيفتها المتعلقة بالرقابة على كيفية إدارة الأمانات للموارد البشرية والمالية والموارد الأخرى؛

(ب) المساعدة على زيادة كفاءة وفعالية الأمانات المعنية في النهوض بالولايات التشريعية وتحقيق أهداف المهام المحددة للمنظمات؛

(ج) العمل على زيادة التنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

(د) تحديد أفضل الممارسات، واقتراح معايير مرجعية، وتسهيل تبادل المعلومات على نطاق المنظومة بأسرها.

* انظر المرفق الأول من الوثيقة A/66/34 بشأن الاطار الاستراتيجي المنقح لوحدة التفتيش المشتركة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩.

رسالة من الرئيس

عملا بالفقرة ١ من المادة ١٠ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة في منظومة الأمم المتحدة، يسرني أن أقدم التقرير عن العمل الذي اضطلعت به الوحدة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وبرنامج عملها المتوخى لعام ٢٠١٨.

في العام الماضي، كتبت في هذا الحيز عن أهمية الصوت المستقل للوحدة والعدسة الناظرة على نطاق المنظومة وعن تصميمنا على الاضطلاع بدورنا الرقابي بطريقة تستجيب للاحتياجات المعاصرة ولتوقعات المنظمات المشاركة، وليس أقلها توقعات هيئاتها التشريعية. وتنعكس هذه الجهود في مزيج حصيف من المنتجات التي نسعى من خلالها أن نساهم في الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع الحفاظ أيضا على مشاركتنا في تعزيز إطار النزاهة والمساءلة، وتحديد الفرص الكفيلة بتحقيق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة، والعمل على تحقيق مصالح الهيئات التشريعية من خلال استعراضات التنظيم والإدارة لفرادى المنظمات

ولتوضيح هذا المزيج، دَرَسَ تقريرٌ أُنجزَ مؤخراً الترتيبات المتخذة في منظومة الأمم المتحدة والرامية للتمكين من إقامة الشراكات مع القطاع الخاص دعماً لخطة عام ٢٠٣٠، ودَرَسَ تقرير آخر نضجَ الإدارة القائمة على النتائج في منظومة الأمم المتحدة بغية تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتناول استعراضان آخران أُجريا مؤخراً نمو عمليات تقييم التنظيم المنفصلة ومتطلبات الإبلاغ التي تطلبها الجهات المانحة، لا سيما فيما يتعلق بالجهاز الإنمائي. وتناولت التقارير تأثير هذه الظواهر وحددت التدابير اللازمة لتحسين إدارة هذه المتطلبات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بهيكل تمويل المنظومة.

وفيما يتعلق بالإطار الخاص بالنزاهة والمساءلة، فقد أُطلقَ بعد تقديم تقريرنا السنوي في السنة الماضية مشروعٌ يعنى بدراسة سياسات حماية المبلِّغين عن المخالفات في منظومة الأمم المتحدة، بينما تناول تقرير آخر أُنجزَ مؤخرا دراسة حالة وكفاية الترتيبات المتعلقة بإدارة تضارب المصالح. وتردُ في المتن الرئيسي من هذا التقرير القائمةُ الكاملة بالمشاريع المنجزة في السنة الماضية وخططنا لعام ٢٠١٨ في وضعها الراهن.

ورأينا أيضا أن هناك فرصة للاستجابة بمرونة للاحتياجات المتغيرة. فعلى سبيل المثال، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، بمقتضى الفقرة ٤٥ من قرارها ٢٤٣/٧١، أن يتشاور مع وحدة التفتيش المشتركة في صياغة مقترحات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحسين إدارة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، قدمت الوحدة بشكل استباقي ورقة غير رسمية حددت فيها الاعتبارات التي ينبغي أخذها في الحسبان لدى النظر في الترتيبات الإدارية. وقام الأمين العام بتعميم الورقة على الدول الأعضاء بوصفها وثيقة غير رسمية.

وفي بعض الجوانب، تدخل الوحدة عام ٢٠١٨ وهي في وضع أقوى. فقد تم شغل وظيفة الأمين التنفيذي بعد طول انتظار. وبحلول وقت النظر في هذا التقرير، يكون قد تم شغل الوظيفتين الأخريين من الفئات العليا في أمانة الوحدة. ووافقت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة ألمانيا كلتاهما على توفير موظف فني مبتدئ من بلدهما إلى الوحدة. ونعرب عن تقديرنا لهما لهذه المساهمة السخية. ويسرني أيضا أن أشير إلى أنه في عام ٢٠١٨، سيكون هناك خمس مفتشات مما مجموعه أحد عشر مفتشا في الوحدة، وهي أعلى نسبة تمثيل للنساء فيها على الإطلاق.

وستساعدنا هذه التطورات على إحراز تقدم على جبهات أخرى. فنحن ندرك أن هناك، على سبيل المثال، فرصاً لتحسين تخطيط عملنا، ولحوارنا مع آليات التنسيق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولكيفية الإبلاغ عن نتائج أعمالنا وكيفية متابعتها. وتُعدُّ كفالة أهمية المواضيع قيد الاستعراض وتحسين توقيت تقاريرنا من شواغلنا المستمرة. ونحن الآن أفضل تجهيزاً وقدرة على متابعة هذه الفرص في عام ٢٠١٨.

وما برح دعم الهيئات التشريعية يشكل أحد الأسس لعمل الوحدة منذ إنشائها. وفي حين نقدر الدعم الرفيع المستوى عموما الذي نحظى به على صعيد السياسة العامة، فإن التجربة العملية تشير إلى أن تنفيذ الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة إلى الهيئات التشريعية إلى النظر بشكل كامل في توصيات الوحدة (الفقرة ١١ من القرار ٦٤/٢٦٢)، وكذلك طلبها إلى الرؤساء التنفيذيين بالامتثال للإجراءات القانونية المتعلقة بالنظر في التقارير (الفقرة ٣ من القرار ٧١/٢٨١)، لا يزالان يتطلبان اهتماما متواصلا.

وإضافة إلى التحديات التي يواجهها المفتشون في حالات محددة، كشفَ استعراضٌ للحالة أُنجز في عام ٢٠١٧ ومتابعةٌ لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة – التي نأمل أن تستعرضهما الجمعية العامة بعناية – وجودَ ثغرات كبيرة في النظر في تقارير وتوصيات محددة. وفيما يتعلق بالجمعية العامة، كنا قد أوضحنا في العام الماضي أن الترتيبات المطبقة حاليا، ولا سيما في اللجنة الخامسة، يترتب عليها عدم إتاحة النظر بشكل كامل في تقارير الوحدة وعدم اتخاذ إجراءات بشأنها. وبكل بساطة، فإن النظر على الأقل في بعض تقارير الوحدة في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بوحدة التفتيش المشتركة (وهي الطريقة التي ينسب إليها) وليس في إطار بند آخر من بنود جدول الأعمال تعتبره أمانة اللجنة الخامسة بنداً ذا صلة، سيقطع شوطا طويلا في معالجة هذه المسألة.

ويُعتَبر المفتشون مسؤولين عن التقارير المنشورة تحت اسمهم، ولكنهم جميعاً يعملون بشكل وثيق مع الموظفين طوال دورة حياة المشروع. وتُعبِّر الوحدة عن امتنانها العميق لتفانيهم ولجهودهم.

وفي الختام، نعرب عن شكرنا لخدمة المفتشَيْن المغادرَيْن غينادي تاراسوف ورجب الصقيري، ونرحب بالمفتشَيْن الجديدين اللذين انضما إلى الوحدة، كايكو كاميوكا، ونيكولاي لوزينسكي.

(توقيع) جيريمايه **كريمر**
الرئيس
جنيف، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨

الفصل الأول

مجالات النشاط الرئيسية في عام ٢٠١٧

١ - عملت الوحدة في عام ٢٠١٧ على أربعة عشر مشروعا. وشمل هذا العدد خمسة مشاريع مُرَحَّلة من عام ٢٠١٦، وهي: استعراض التنظيم والإدارة في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛ واستعراض التنظيم والإدارة في الاتحاد البريدي العالمي والتقييمات التي تقودها الجهات المانحة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، واستعراض الإدارة القائمة على النتائج على نطاق المنظومة: المرحلة الثانية (مُنتجان)، والاستعراض الشامل لسياسات السفر الجوي السارية في منظومة الأمم المتحدة.

٢ - وشُرِع في عام ٢٠١٧ بالمشاريع والرسائل التالية الموجهة للإدارة: استعراض ترتيبات الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وتحسين الكفاءة والفعالية في تقديم خدمات الدعم الإداري عن طريق التعاون المشترك بين الوكالات؛ واستعراض الآليات والسياسات التي تتناول تضارب المصالح في منظومة الأمم المتحدة؛ واستعراض مدى قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة: الدروس المستفادة واستعراض متطلبات إبلاغ الجهات المانحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ واستعراض التنظيم والإدارة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ ومتابعة استعراض نظم التخطيط المركزي للموارد في منظمات الأمم المتحدة.

٣ - وقد تضمن برنامج العمل المقدم في العام الماضي (انظر A/71/34)، استعراضا لمراعاة تعميم استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث في عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وعقب المشاورات التي أجريت مع أصحاب المصلحة المعنيين، رئي أن من الأنسب الاضطلاع بذلك الاستعراض في عام ٢٠١٨. وقررت الوحدة أن تجري عوضاً عنه استعراضاً لبرامج التدريب الداخلي في منظومة الأمم المتحدة. وقررت الوحدة أيضاً أن تشرع في عام ٢٠١٧ باستعراض السياسات والممارسات المتعلقة بالمبلِّغين عن المخالفات في منظومة الأمم المتحدة.

٤ - وترد حالة تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٧، لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، في المرفق الأول، ويرد موجز بالمهام المنجزة في الفرع باء من هذا الفصل.

٥ - وانتهت الوحدة من إجراء استعراض لإجراءات عملها الداخلية بما يؤدي إلى زيادة كفاءة العمليات الداخلية وتعزيز تطبيق القواعد والمعايير (A/68/346، المرفق السابع) لدى الاضطلاع بالمشاريع والانتهاء منها. وتم القيام أيضا بجهد كبير مع جميع المنظمات المشاركة من أجل التحقق من حالة قبول توصيات الوحدة وتنفيذها.

ألف - التواصل مع هيئات الرقابة والتنسيق الأخرى

٦ - عقدَ مجلسُ مراجعي الحسابات، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة الاجتماعَ الثلاثي السنوي العشرين في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وقدمت الكيانات الثلاثة إلى الاجتماع إحاطات بشأن مشاريع برامج عملها ومجالات تركيزها في عام ٢٠١٨. والهدف الرئيسي من الاجتماع هو تعزيز التعاون من أجل تجنب التداخل والازدواجية وتحقيق التآزر والتعاون. وفي الاجتماع المعقود في عام ٢٠١٧، اتفقت كيانات الرقابة الثلاثة على أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي

مجالٌ مواضيعي يمكنها أن تتعاون بشأنه. وقد استدعت عدة بنود في مشاريع برامج العمل إجراء مناقشة بهدف المساعدة على توجيه تنفيذ الاستعراضات التي يجري التخطيط لها. وأكدت الكيانات الثلاثة جميعا من جديد التزامها بالتنسيق والتعاون على المستوى العملي خلال عام ٢٠١٨.

٧ - وأعاد رئيس وحدة التفتيش المشتركة تأكيد دعوته إلى اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات وإلى قيادة مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى إجراء المزيد من الحوار غير الرسمي مع الوحدة أثناء زياراتهما إلى جنيف بشأن مسائل أخرى. فهذه الاجتماعات يمكن أن تكون مفيدة للوحدة حيث تطلعها على القضايا المواضيعية الناشئة عن الاستعراضات المحددة التي تجريها المنظمات والتي يمكن أن تنظر فيها الوحدة في سياق المنظومة ككل.

٨ - وركز التفاعل مع أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تجهيز تقارير الوحدة على نطاق المنظومة في المواعيد المحددة وعلى دمج التعليقات المقدمة من المنظمات المشاركة. وتقدر الوحدة الجهود التي تبذلها أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في سبيل كفالة تناول تقارير الوحدة على النحو المناسب في الوقت المناسب. وسوف تستمر المناقشات فيما يتعلق بضمان أن تساعد التعليقات التي يبديها مجلس الرؤساء التنفيذيين على الحفاظ على خيارات واضحة لاتخاذ إجراءات تشريعية بشأن توصيات الوحدة.

٩ - وشاركت الوحدة بصفة مراقب في الاجتماع السنوي لممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي استضافتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وشاركت الوحدة أيضا في اجتماع ممثلي التحقيقات الداخلية في منظومة الأمم المتحدة وفي أسبوع التقييم لعام ٢٠١٧ الذي عقده فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

باء - التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة للإدارة، التي تم إصدارها في عام ٢٠١٧

١٠ - في عام ٢٠١٧، أنجزت الوحدة سبعة تقارير تتعلق بالمنظومة ككل وتقريرين إفراديين خاصين بمنظمتين ومذكرة واحدة ورسالة واحدة موجهة للإدارة. وشملت نواتج الوحدة المواضيع التالية: التقييمات التي تقودها الجهات المانحة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ واستعراض سياسات السفر الجوي السارية في منظومة الأمم المتحدة: تحقيق مكاسب في الكفاءة ووفورات في التكاليف وتعزيز المواءمة؛ واستعراض التنظيم والإدارة في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛ واستعراض التنظيم والإدارة في الاتحاد البريدي العالمي؛ واستعراض ترتيبات الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ واستعراض متطلبات إبلاغ الجهات المانحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ واستعراض الآليات والسياسات التي تتناول تضارب المصالح في منظومة الأمم المتحدة؛ ومتابعة استعراض نظم التخطيط المركزي للموارد في منظمات الأمم المتحدة؛ واستعراض الإدارة القائمة على النتائج على نطاق المنظومة في المرحلة الثانية (تقرير ومذكرة)؛ ونتائج استعراض متابعة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها.

موجزات عن الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة للإدارة، التي تم إصدارها في عام ٢٠١٧

استعراض التنظيم والإدارة في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (JIU/REP/2017/1)

١١ - أبرز استعراض التنظيم والإدارة في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، في جملة أمور أخرى، اتجاهين متوازيين ظهرا في السنوات الأخيرة، هما انخفاض في موارد الميزانية العادية وزيادة في التبرعات المخصصة، وهما اتجاهان تترتب عليهما آثار خطيرة في مجالات الحوكمة والاستدامة المالية والمهام الإدارية. وأوضح الاستعراض أن الضغوط المالية الناجمة عن ذلك قد أضعفت قدرة المنظمة على تخصيص موارد لمهامها الأساسية بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة مما أدى إلى إعطاء الأولوية للتعاون التقني على حساب البحوث ووضع المعايير.

١٢ - ومع شروع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أُبلغ أعضاء المنظمة بضرورة استعراض خطط اليونيدو الاستراتيجية في ضوء الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصناعة، والابتكار، والبنية التحتية، بما يكفل تحديد دور اليونيدو تحديدا جيدا وإتاحة الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها.

١٣ - ومن بين التوصيات المقدمة إلى المدير العام في مجال الإدارة، أوصى المفتشون بتعزيز مهام التنسيق وتبادل المعلومات على نطاق المؤسسة وتوسيع نطاق النهج الحالي لإدارة المخاطر ليصبح في شكل استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر. وتهدف التوصيات الثلاث المتعلقة بالموارد البشرية إلى وضع الإطار المنقح لإدارة الموارد البشرية بصيغته النهائية وإلى تحسين التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين.

١٤ - وأعرب مجلس التنمية الصناعية في دورته الخامسة والأربعين، المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٧، عن تقديره للتقرير والتوصيات الواردة فيه والموجهة إلى الرئيس التنفيذي، وطلب تنفيذها في حدود الموارد المتاحة. وقام المدير العام، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بتعميم المعلومات المتعلقة بقبول وتنفيذ التوصيات على أعضاء المجلس؛ وسوف يُعرض تقرير مرحلي كامل عن تنفيذ التوصيات على المجلس في دورته السادسة والأربعين التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

التقييمات التي تقودها الجهات المانحة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2017/2)

١٥ - يستعرض التقرير مختلف النهج والممارسات فيما يتعلق بالتقييمات التي تقودها الجهات المانحة في منظومة الأمم المتحدة، ويحدد مجالات التحديات والشواغل المشتركة، ويقدم ست توصيات رسمية وأحد عشر اقتراحا غير رسمي للتحسين. وتضطلع الجهات المانحة بتقييماتها الخاصة لكيانات الأمم المتحدة ولبرامجها بغرض التحقق من أن أموالها تُستخدم بكفاءة وللأغراض المحددة لها، وأن هذا الاستخدام يخضع للدرجات المتوقعة من المساءلة. وأدى انتشار هذه التقييمات الثنائية في السنوات الأخيرة إلى إثارة قلق الإدارات وهيئات الرقابة في منظمات الأمم المتحدة إزاء تبعاتها. إذ يعتبرها العديد من تلك المنظمات بمثابة تحدٍ لها حيث يتطلب منها تكريس وقت الموظفين والموارد، ويؤدي إلى الازدواجية والتداخل في بعض الأحيان، على الرغم من تثمينها لها كقيمة مُلهِمة للتفكر والإصلاح.

١٦ - ويشجع الاستعراض على إتباع السبل الكفيلة بتعزيز ثقة الجهات المانحة بتقارير الرقابة والاعتماد عليها وذلك من خلال مواصلة تعزيز مهام الرقابة والتقييم المنوطة بالمنظمات والوفاء باحتياجات الجهات المانحة للضمانات بواسطة الأعمال التي تضطلع بها هيئات الرقابة القائمة. وبالمثل، ينبغي للمنظمات أن تعمل بشكل وثيق مع الجهات المانحة من أجل زيادة فهمها لمتطلبات الجهات المانحة وتوقعاتها واحتياجاتها. وينبغي أن يشمل هذا بذل الجهود لتحسين الإبلاغ عن النتائج، والمشاركة في مبادرات من قبيل المبادرة الدولية للشفافية في المعونة. ويدعو التقرير إلى تحسين تقاسم تقييمات الجهات المانحة مع المنظمات بغية المساعدة على الحد من مخاطر التداخل والازدواجية فيما بين التقييمات. ومن شأن ذلك أيضاً أن يزود الجهات صاحبة المصلحة المعنية بقاعدة أوسع من الأدلة يمكنها أن تعتمد عليها لأغراض تقييماتها. ويوصي التقرير بإنشاء وظيفة مركزية لتنسيق تعدد التقييمات، بما في ذلك إدارة المعلومات المقدمة إلى الجهات المانحة، وكفالة اتساق وتتبع إجراءات متابعة نتائج التقييم وتوصياته. وسيتيح هذا التدبير إمكانية التعلم والتحسين في إطار المنظمة. ويدعو التقرير إلى بدء ومواصلة حوار رفيع المستوى مع الجهات المانحة من أجل تقرير الأولويات المشتركة وتحديد منبر للتقييم لأصحاب المصلحة المتعددين مزود بإطار متين ومنهجية للحد من الحاجة إلى إجراء تقييمات ثنائية إضافية.

١٧ - وقد رحب الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بالتقرير باعتباره يعرض لمحةً عامة مفيدة عن مختلف النُّهج والترتيبات والممارسات، ويحدد مجالات التحديات والشواغل المشتركة المتعلقة بآلية الرقابة الهامة هذه. وتشير المنظمات إلى أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة ينبغي له أن يؤدي إلى بدء حوار داخل المنظمات ذاتها، وربما مع مجالس الإدارة بشأن الدور المتنامي لمهمتي التقييم ومراجعة الحسابات في السياق المتغير للتمويل. وقُدِّم التقرير إلى الجمعية العامة خلال دورتها الثانية والسبعين.

استعراض سياسات السفر الجوي السارية في منظومة الأمم المتحدة: تحقيق مكاسب في الكفاءة ووفورات في التكاليف وتعزيز المواءمة JIU/REP/2017/3

١٨ - أجري الاستعراض في أعقاب الدعوات التي صدرت عن الجمعية العامة بتحسين إدارة السفر الجوي واستخدام موارد السفر الجوي بكفاءة وفعالية. ويُقيِّم التقرير سياسات السفر الجوي والقواعد والممارسات ذات الصلة على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ويتضمن تسع توصيات رسمية، ثلاث منها موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين لكيانات منظومة الأمم المتحدة وست توصيات موجهة إلى الهيئات التشريعية/مجالس الإدارة. ويتضمن التقرير أيضا ٣٤ اقتراحاً لتعزيز ممارسات إدارة السفر، وزيادة مساءلة المديرين الذين يوافقون على السفر، وتعزيز التنسيق والتعاون بين الوكالات، ويحدد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة لتشجيع المواءمة على نطاق المنظومة.

١٩ - وخَلُص التقرير إلى أن مبلغاً تقرب قيمته من ٤ بلايين دولار أنفقته ٢٤ مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ على السفر الجوي والنفقات ذات الصلة به التي شملت تذاكر الطيران، وبدل الإقامة اليومي، واستحقاقات المبلغ المقطوع، ومصروفات محطات السفر والشحن. وكان من الممكن أن يكون الرقم الإجمالي أعلى من ذلك لو قدمت جميع المنظمات بيانات كاملة. ولا يشمل هذا المجموع النفقات التي تكبدتها عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية. وخلص الاستعراض إلى أن هناك اختلافات كبيرة بين المنظمات يتعين معالجتها في مسألة معايير الإقامة. وتحتاج

المنظمات إلى تحسين عَوْمَلة الفرص والتحديات الناشئة في قطاع السفر الجوي، وتحديث أدوات السفر الجوي وتعزيز التعاون مع مقدمي الخدمات من أجل زيادة المكاسب في الكفاءة والوفورات في التكاليف. وتشمل التدابير الملموسة تطبيق وحدات السفر المتكاملة في نظم التخطيط المركزي للموارد، وإجراء تقييمات ومراجعات دورية لمخاطر السفر الجوي، وإلغاء استحقاق السفر بالدرجة الأولى واستخدام الدرجة الاقتصادية الممتازة كبديل عن استخدام درجة رجال الأعمال، كلما أمكن.

٢٠ - ولمعالجة التنوع في القواعد والسياسات والممارسات التي تُنظِّم السفر الجوي، يُطلب إلى الأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين أن يقود جهود المواءمة. ويُطلب إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية أن تضع منهجية مشتركة ونسبة مئوية لاحتساب استحقاقات المبلغ المقطوع. وبالإضافة إلى ذلك، وبغية معالجة عدم وجود ممارسة رسمية للتبادل والتنسيق في إدارة السفر الجوي، يُطلب إلى رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين أن يُقيِّم جدوى إنشاء لجنة استشارية رفيعة المستوى بشأن مسائل السفر. وفي معرض تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على التقرير، أثنى المجلس على وحدة التفتيش المشتركة لقيامها بإعداد تقرير واضح وشامل وبنّاء عن سياسات السفر الجوي وممارساته عبر منظومة الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن العديد من الاستنتاجات الواردة في التقرير استنتاجاتٌ عمليةٌ وقابلة للتطبيق، على أساس ألا يتم تكبد تكاليف إضافية في تنفيذها (A/72/629/Add.1، الفقرة ٢).

استعراض التنظيم والإدارة في الاتحاد البريدي العالمي (JIU/REP/2016/1)

٢١ - بيَّنَ استعراضُ التنظيم والإدارة في الاتحاد البريدي العالمي البيئةَ المعقدة التي تعمل فيها المنظمة والتحديات العديدة التي تواجهها الناجمة أساساً عن التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، والتغيرات في السوق الأساسية وتآكل قاعدته المالية. وخلال السنوات الماضية شهدت المنظمة العديد من الإصلاحات، بما في ذلك على مستوى المكتب الدولي لتأمين قدرته التشغيلية ولتأكيد أهميته في قطاع البريد. وأبرز الاستعراض أن الضائقة المالية الناجمة عن النمو الاسمي الصفري للميزانية على مدى عقدين من الزمن قد أنتجت آثارا سلبية على قدرة المنظمة على العمل وترتبت عليها آثار خطيرة في مجالات الحوكمة والرقابة والمهام الإدارية. وقد أكد استعراض التطور المالي للمنظمة على مدى السنوات الأخيرة هذه الحالة، ولا سيما فيما يتعلق بالعدد الكبير من الخصوم، ويرجع ذلك أساسا إلى خطة ادخار المنظمة والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وقد عانت مجالات محددة، مثل مهمة الأخلاقيات والرقابة الداخلية، وكذلك تدريب الموظفين، من انخفاض في الموارد.

٢٢ - وقدم المفتش ١٠ توصيات رسمية (ست توصيات إلى مجلس الإدارة وأربع توصيات إلى المدير العام) لدعم الاتحاد البريدي العالمي في جهوده الرامية إلى تحسين الكفاءة والفعالية في مجالي الإدارة والتنظيم. والقصد من هذه التوصيات التي تكملها سلسلة من التوصيات غير الرسمية يتمثل أساساً في تعزيز الحكم الرشيد، والرقابة والمساءلة وتعزيز إطار إدارة الاتحاد البريدي العالمي، فضلا عن الإسهام في تعزيز الاستدامة المالية للمنظمة.

٢٣ - أما التوصيات الست الموجهة إلى مجلس الإدارة فتركز على الحاجة إلى تحسين الرقابة والامتثال للأنظمة المالية العامة للاتحاد البريدي العالمي، وتحسين الاستقرار المالي للمنظمة في مجال التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وتعزيز استدامة خطة الادخار المعمول بها في الاتحاد البريدي العالمي، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الموارد البشرية، وتعزيز الرقابة من خلال إنشاء لجنة مستقلة لمراجعة الحسابات.

٢٤ - وقد بيَّنَ الاستعراض وجود عدة عيوب في الإدارة الداخلية للمنظمة. أما التوصيات الأربع الموجهة إلى المدير العام فقد ركزت على الحاجة إلى توضيح أدوار ومسؤوليات الإدارة الداخلية والآليات المؤسسية، بما في ذلك إجراءات عملها، بغية ضمان التآزر والتكامل فيما بينها. وأوصى الاستعراض بتوحيد مهام الدعم في هيكل إداري موحد وبإضفاء الطابع الرسمي على تفويض السلطة. وأوصى أيضا بإيلاء الاهتمام لمجموعة من تدابير إدارة الموارد البشرية.

٢٥ - وقُدِّم التقرير إلى مجلس الإدارة في دورته الثانية لعام ٢٠١٧، المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

نتائج استعراض متابعة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها (JIU/REP/2017/5)

٢٦ - استعراض متابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة والتوصيات التي تقدمها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هو الاستعراض الأول منذ أن أقرت الجمعية العامة نظام متابعة تقارير الوحدة وتوصياتها بموجب قرارها ١٦/٥٤ الذي اعتمدته في عام ١٩٩٩. وخلص الاستعراض إلى أن عملية المتابعة قد تطورت بدرجات متفاوتة في مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على النحو المبين في مصفوفة النُّضْج التي وضعت بالتعاون مع جميع المنظمات المشاركة.

٢٧ - وقيَّم الاستعراضُ متابعة الاتفاقات المبرمة مع ٢٨ من المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة والخصائص الوظيفية لنظام التتبع على شبكة الإنترنت. ودرسَ الاستعراضُ، من حيث الجوهر، وظيفةَ التنسيق في جميع المنظمات المشاركة؛ وقيَّم معدلات قبول التوصيات وتنفيذها؛ وأعاد النظر في العمليات المعمول بها لنشر تقارير الوحدة، وكيف يتم النظر في التقارير، وكيف تتخذ مجالس الإدارة والهيئات التشريعية القرارات بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة وكيف يجري رصد توصيات الوحدة والإبلاغ عنها. وأخيرا، تمكن الاستعراض من تحديد الممارسات الجيدة لمتابعة التوصيات؛ وتحسين متابعة تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة، وبيَّنَ التحسينات التي يُتوقع من كل منظمة أو يتعين عليها إدخالها لمتابعة التوصيات وتنفيذها.

الإدارة القائمة على النتائج في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية: تحليل التقدم المحرز وفعالية السياسات (JIU/REP/2017/6)

٢٨ - يُقدَّمُ استعراض الإدارة القائمة على النتائج في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في وثيقتين: تقريرٌ موجز لمجالس الادارة والمسؤولين التنفيذيين، وتقريرٌ رئيسي أطول يتضمن تفاصيل عن الأدلة وتحليلات تقنية لإثبات المعلومات الواردة في التقرير الموجز. وتقوم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج منذ عام ٢٠٠٢. وقد أبرزت القراراتُ المتعلقة بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، المتخذة في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٦، أهميةَ الإدارة القائمة على النتائج. وتسلط الدراسة الضوء على أهمية الإدارة القائمة على النتائج في السياق الحالي. فهي تحلل لفائدة اثنتي عشرة منظمة ولخمسة مجالات إدارية التقدم المحرز في التنفيذ منذ عام ٢٠٠٢، وكذلك المرحلة التي بلغها التنفيذ في عام ٢٠١٥، والقيمة المضافة المستمدة من تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج أو الفرق الناجم عنها. وتعرض العوامل التي تؤثر في النهوض بالإدارة القائمة

على النتائج والقيود التي تعيقها. وفي الإجابة على السؤال المتعلق بالسياسات عما إذا كانت الإدارة القائمة على النتائج ينبغي أن تستمر، تعرض الدراسة توصياتٍ للمضي قدما في التنفيذ المستمر للإدارة القائمة على النتائج باعتبارها استراتيجية إدارة وتلفت الانتباه إلى ضرورة المواءمة مع مقتضيات خطة عام ٢٠٣٠.

٢٩ - وترتفع القيمة المضافة للإدارة القائمة على النتائج عندما يكون هناك توازن في استخدام نتائج المعلومات لمعالجة المساءلة والتعلم. وثمة تبعيَّات رئيسية أخرى هي تحقيق الاتساق في منظومة الأمم المتحدة، ووجود نظم جديدة وهيكل جديد للحوكمة تستجيب لمطالب الإدارة بغية تحقيق النواتج التي هي ذات طابع مشترك مثل تقييم الأنشطة التنفيذية على نطاق المنظومة، والإدارة المشتركة والمساءلة الجماعية. وتعتمد استدامة الإدارة القائمة على النتائج على الشراكات وعلى تطوير النظم والقدرات الوطنية للإدارة القائمة على النتائج والتقييم والإحصاءات.

٣٠ - ويُسلِّم الاستعراض بأهمية المجموعة الكبيرة من المشاريع التجريبية والمبادرات الجديدة التكتيكية التي أُنشئت لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ التي تدعم استمرار تطوير الإدارة القائمة على النتائج، وتبرز ضرورة وجود إطار استراتيجي واضح المعالم على نطاق منظومة الأمم المتحدة

استعراض متطلبات إبلاغ الجهات المانحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2017/7)

٣١ - شهدت التبرعات المقدمة على مدى العقدين الماضيين، ومعظمها تبرعات محددة (أو مخصصة)، زيادة كبيرة. ففي منظومة الأمم المتحدة، بلغت التبرعات نسبةً تقرب من ٧٠ في المائة من مجموع الإيرادات في عام ٢٠١٥. وطلبت معظم الجهات المانحة الحصول على تقارير إفرادية مفصلة، مالية وبرنامجية على حد سواء، عن الأنشطة المضطلع بها باستخدام تبرعاتها المخصصة. هذا بالإضافة إلى التقارير المؤسسية التي تقدمها المنظمات إلى مجالس إدارتها. وتنص الجهات المانحة على متطلبات محددة تتفاوت تفاوتا كبيرا فيما بينها من نواحي الشكل والتفاصيل والتواتر، مما أدى إلى ارتفاع كبير في عدد التقارير الإفرادية المقدمة للجهات المانحة. وكثيرا ما يصل عدد التقارير التي تقدم على أساس سنوي إلى المئات بل إلى آلاف بالنسبة إلى العديد من المنظمات، مما أدى إلى زيادة في تكاليف المعاملات.

٣٢ - ويحدد التقرير سبل تحسين تقديم التقارير إلى الجهات المانحة، ومعالجة احتياجات ومتطلبات الجهات المانحة بشكل أفضل، وتعزيز مكانة منظومة الأمم المتحدة بوصفها منظومةً مستجيبة وشريكاً قيّماً. ويستكشف إمكانيات توحيد التقارير وتبسيطها، بما في ذلك وضع نموذج موحد للتقارير. ويشتمل التقرير على سبع توصيات رسمية، اثنتان منها موجهتان إلى مجالس الإدارة وخمس توصيات موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين. ويتضمن أيضا ١٥ توصية غير رسمية بوصفها اقتراحات إضافية لإدخال تحسينات.

٣٣ - ويوصي التقرير، في جملة أمور، بضرورة دخول المنظمات في حوار مع الجهات المانحة على الصعيد الاستراتيجي تماشيا مع اقتراح الأمين العام الداعي إلى إبرام ”اتفاق تمويل“. وانطلاقا من روح الشراكة، ينبغي أن تؤخذ آراء المنظمات والجهات المانحة على حد سواء في الاعتبار. وأحد العناصر الحاسمة للحوار ينبغي أن يتمثل في اعتماد نماذج للتقارير التي تقدم للجهات المانحة والتي تستوعب

الاحتياجات والمتطلبات المشتركة من المعلومات للجهات المانحة فضلا عن معلومات عن الأطر التنظيمية وقدرات المنظمات.

٣٤ - وخلال المفاوضات بشأن التبرعات الفردية، ينبغي أن تتفق المنظمات والجهات المانحة في البداية على الاحتياجات والمتطلبات، وعلى جدواها وما يصاحب ذلك من آثار على الموارد، بما في ذلك استرداد المنظمات التكاليف الإضافية المتصلة بالمعلومات والطلبات المخصصة لتقديم التقارير. وينبغي التشاور في الوقت المناسب مع جميع المكاتب ذات الصلة، ولا سيما المكاتب المالية والقانونية. ومن شأن توفير التوجيه والتدريب المناسبين بشأن تقديم التقارير إلى الجهات المانحة، مع تحديثهما دورياً، أن يؤدي إلى تعزيز الامتثال للقواعد والأحكام المعمول بها في المنظمة ودعم الاتساق في الإبلاغ. وينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يشجعوا على الاستفادة على نحو أفضل من المعلومات المتعلقة بتقديم التقارير إلى الجهات المانحة وعلى العمل على نشرها، وتعهد سجل وثائقي للمؤسسة تودع فيه جميع اتفاقات التبرعات والتقارير المقدمة إلى الجهات المانحة.

٣٥ - ويُقترَح تحديد عتبةٍ دنيا للتبرعات لا تُقدَّم دونها سوى تقارير اعتيادية، إلى جانب تحديد منهجيات لحساب تكاليف الإبلاغ. وينبغي للمنظمات ضمان أن تكون سياساتها المتعلقة بإدارة التبرعات كافية، وأن تمتلك نظما قوية لإدارة المشروع، وأن يمتلك نظام التخطيط المركزي للموارد وغيره من نظم المعلومات الإدارية الموجودة لديها ما يلزم من الخصائص الوظيفية. وينبغي تخفيف المخاطر المتعلقة بتقديم التقارير إلى الجهات المانحة، كما ينبغي تعزيز عمليات ضمان جودة التقارير المقدمة إليها.

استعراض ترتيبات الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (JIU/REP/2017/8)

٣٦ - منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية وإطلاق الاتفاق العالمي، باتت الدول الأعضاء تعترف بشكل متزايد بدور إقامة الشراكات مع القطاع الخاص كوسيلة لتنفيذ أهداف الأمم المتحدة. وانطلق الاستعراض من الاقتناع السائد على نطاق واسع بأن خطة عام ٢٠٣٠ تُوفِّر الزخم الفريد لتجديد مشاركة القطاع الخاص في خدمة أهداف الأمم المتحدة. وقد اعتمدت غالبية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتوها، أو هي في طور اعتماد استراتيجيات و/أو سياسات خاصة بها تعكس خطة عام ٢٠٣٠. وبينما يشدد التقرير، في سياق إقراره واستعراضه للضمانات القائمة بتوخي العناية الواجبة وإدارة المخاطر، على جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر فعالية في تعاونها مع القطاع الخاص لدعم خطة عام ٢٠٣٠ ولتنفيذ الاستدامة في نماذج أعمال منظومة الأمم المتحدة.

٣٧ - ويقترح التقرير السبل الكفيلة بتحسين الترتيبات القائمة للتعاون مع القطاع الخاص لكي تعكس النهج الشمولي والتكاملي والعالمي لخطة عام ٢٠٣٠. والاضطلاع بهذه التغييرات ليس بالأمر السهل، ولكن منظومة الأمم المتحدة لا يمكنها أن ''تغير ما في العالم'' حتى يُغيّر العالم ما بنفسه. ويقترح التقرير الإجراءات التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة اتخاذها كيما تبين استعدادها للتكيف مع الضرورات الحالية، من جهة، وأن تنقل هذه الرؤية إلى القطاع الخاص وأن تحفزّه على إدخالها في صلب أعماله وعلى وضعها موضع التنفيذ، من جهة أخرى.

٣٨ - ويركز الاستعراض على الإجراءات المتخذة على نطاق المنظومة والرامية إلى تحفيز التعاون المشترك بين الوكالات، ويوصي بتوضيح الأدوار والولايات، ولا سيما على صعيد الأمانة العامة للأمم المتحدة

والاتفاق العالمي. ويتضمن التقرير اثنتي عشرة توصية، تسع منها موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتوصيتان موجهتان إلى الجمعية العامة، وتوصية واحدة موجهة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

استعراض الآليات والسياسات التي تتناول تضارب المصالح في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2017/9)

٣٩ - يوضح ميثاق الأمم المتحدة أن مصلحة الأمم المتحدة هي المصلحة الغالبة الوحيدة التي يتعين على جميع موظفيها، وموظفي صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وموظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن يضعوها نصب أعينهم عند أداء مهامهم. وتتمثل أهداف استعراض تضارب المصالح على نطاق المنظومة في تقييم مدى وجود أطر تنظيمية مناسبة وسارية لدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لمعالجة تضارب المصالح الشخصية والتنظيمية؛ وتقييم الآليات والممارسات الحالية والمحتملة لمعالجة حالات تضارب المصالح؛ وتحديد الثغرات والتحديات واقتراح الحلول المناسبة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ ودراسة أوجه التآزر الداخلية والمشتركة بين الوكالات، وأثرها في التصدي لتضارب المصالح على نطاق المنظومة، وتقديم اقتراحات لتحسينها أو تعزيزها؛ وتحديد ونشر الممارسات الفضلى والجيدة في معالجة تضارب المصالح في جميع المراحل.

٤٠ - ويشير استعراض معايير السلوك لموظفي الخدمة المدنية الدولية والصكوك القانونية والسياسات التنظيمية ذات الصلة إلى أن موضوع تضارب المصالح الشخصية مُغطًّى جيداً من الناحية النظرية. بيد أن موضوع تضارب المصالح التنظيمية ما زال من المواضيع التي لم تُستكشف بعد والتي لم يتمكن هذا الاستعراض من معالجتها بالكامل بسبب عدم كفاية المعلومات المقدمة من المنظمات المشاركة. ويوصي التقرير، في جملة أمور، بضرورة وضع مذكرات توجيهية من أجل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي تعزيز هذه المذكرات التوجيهية بإقرار من الموظفين وغير الموظفين بأنهم يفهمون تماما السياسات والأدوار المنوطة بهم ومعايير السلوك التي ينبغي لهم أن يتمسكوا بها طوال مدة خدمتهم. وينبغي أن يطلب من جميع الموظفين المعنيين حضور التدريب الإلزامي ومتابعة وسائل التعلم الأخرى ذات الصلة على أساس منتظم.

٤١ - وفيما يتعلق بتضارب المصالح كعنصر يسهم بعمل احتيالي أو يشكل في حد ذاته عملاً احتيالياً، فقد كان من الضروري الربط بين هذا الاستعراض والاستعراضات المتعلقة بالنزاهة التي أجرتها الوحدة سابقاً. ويتضمن الاستعراض ست توصيات رسمية وخمس توصيات غير رسمية ترمي إما إلى تعزيز آليات الرصد القائمة أو إلى البدء بمناقشات جديدة على صعيد المنظومة، دون تكلفة. ويذكرُ التقريرُ أن إقرارات الذمة المالية وبيانات تضارب المصالح ينبغي أن ينظر إليهما بمثابة تدابير للتخفيف من الخطر على المنظمات، ولتعزيز مساءلة الموظفين.

استعراض نظم التخطيط المركزي للموارد في منظمات الأمم المتحدة (JIU/ML/2017/1)

٤٢ - تشير الرسالة الموجهة للإدارة إلى أن التكنولوجيات السحابية توفر حلولا سهلة النشر وقابلة للقياس لتخزين البيانات، وغالبا ما تكون بتكلفة أدنى من تلك الحلول المستخدمة حاليا من قبل المنظمات. كما تشير الرسالة الموجهة للإدارة إلى أن حلول الطرف الثالث المستضيف، بما في ذلك الحلول السحابية المتاحة للعموم، قد تُثير شواغل فيما يتعلق بسرية البيانات الحساسة، وبخصوص حماية الملكية الفكرية أيضاً؛ وإلى أنه ينبغي لأي عقد أو اتفاق ذي صلة أن يشتمل بالتالي على أحكام قانونية

مناسبة. وفي هذا الصدد، قرر المفتشون أن يصدروا هذه الرسالة الموجهة للإدارة التي يطلبون فيها إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة أن يبلغوا الوحدة عن أي إجراءات يتخذونها بشكل فردي أو جماعي لصياغة سياسات و/أو أطر سياسات الحوسبة السحابية، بما في ذلك الأحكام القانونية التي تضمن خصوصية البيانات وأمنها. كما طلبوا إلى شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين أن تبلغ الوحدة بالحالة الراهنة لوضع سياسة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الحلول السحابية، والتقدم المحرز في هذا المجال.

الإدارة القائمة على النتائج في منظومة الأمم المتحدة: وصف نموذج النضج عالي الأثر للإدارة من أجل تحقيق النتائج: الإطار المرجعي، ومراحل التطوير، والنتائج (JIU/NOTE/2017/1)

٤٣ - يهدف النموذج العالي الأثر للإدارة القائمة على النتائج إلى توفير إطار مشترك جاهز للعمل. وأبرز العديد من المحاورين الحاجة إلى توفير إطار مشترك بوصفه من العوامل البالغة الأهمية في تحديد قابلية التشغيل المشترك بمستوى لائق للإدارة القائمة على النتائج في منظومة الأمم المتحدة. وتُبيِّن مكونات النموذج العالي الأثر ما القصد من فلسفة ومبادئ النتائج عند إدراجها في صلب مجالات الإدارة. ويوفر هذا الإطار أساسا لتبادل المعلومات وتحقيق الاتساق والتعاون بين المنظمات. ويتيح الاطارُ معياراً يُمكِّن المنظمات من تقييم جهودها في مجال تعميم الإدارة القائمة على النتائج وإجراء حوار متسق مع مجالس الإدارة ومع المنظمات الأخرى. ويتسم أيضاً بأهمية بالغة في إتاحة إمكانية المقارنة بين عمليات الاستعراض أو التقييمات على نطاق المنظومة ومن ثمّ يوفر أساساً موثوقا لتطوير توجيهات السياسة العامة المتعلقة بالنهوض الجماعي للإدارة القائمة على النتائج في منظومة الأمم المتحدة.

٤٤ - ويعتبر هذا النموذج ”وثيقة حية“ للاستخدام المستمر ولمواصلة التطوير وكأساس للمواءمة وتبادل المعلومات بين جميع المؤسسات. ومن المتوقع أن يؤدي استخدامه من قبل الموظفين والمديرين إلى تعزيز مستوى تطور الإدارة القائمة على النتائج وتعزيز الاتساق المفاهيمي والأثر الجماعي بما يتماشى مع ضرورات التكامل والترابط المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٣٠. وتوحي الدروس المستفادة من الخبرات بأنه لا يمكن أن يتحقق هذا الناتج دون دعم واضح من القيادة.

٤٥ - وفي هذا الصدد، يوصَى بأن يوافق الرؤساء التنفيذيون على استخدام الإطار ومنهجية التقييم في تطوير الإدارة القائمة على النتائج في منظماتهم. ويوصَى أيضا بأن يُنشئوا آلية مشتركة بين الوكالات لتعزيز التعاون في استخدام الإطار ومواصلة تطويره.

جيم - التحقيقات

٤٦ - فيما يتعلق بالتحقيقات، تركّز وحدة التفتيش المشتركة، رهنا بالموارد المتاحة، على الانتهاكات المزعومة للأنظمة والقواعد وغيرها من الإجراءات القائمة التي يرتكبها الرؤساء التنفيذيون، ورؤساء هيئات الرقابة الداخلية، والمسؤولون في المنظمات الأخرى من غير الموظفين؛ واستثنائياً موظفو المنظمات التي لا توجد لديها القدرة الداخلية على إجراء تحقيقات.

٤٧ - وفي عام ٢٠١٧، تلقت الوحدة شكويين جديدين، وكلتاهما تقعان خارج نطاق اختصاصها وولاية التحقيق المنوطة بها. وقد أُحيلت إحداهما إلى هيئة التحقيقات الداخلية المختصة، في حين لم يستكمل تجهيز الشكوى الثانية لكونها لا تستوفي أي معيار من معايير المقبولية المعتمدة لدى الوحدة.

دال – قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة

نظام التتبع على الإنترنت

٤٨ – نظام التتبع على الإنترنت هو تطبيق أساسي تستخدمه الوحدة والمنظمات المشاركة بوصفه أداة إلكترونية لرصد وتحديث حالة التوصيات، وتستخدمه كذلك لأغراض الإبلاغ والتحليل الإحصائي.

٤٩ – وتعتزم الوحدة مواصلة تحديث خصائص التطبيق في بحر عام ٢٠١٨ وتقدم الأمانة العامة للأمم المتحدة خدمات استضافة وصيانة نظام التتبع على الإنترنت، بناء على طلب الجمعية العامة اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

عدد التوصيات

٥٠ – يشير الجدول أدناه إلى انخفاض في متوسط عدد التوصيات حسب التقرير والمذكرة والرسالة الموجهة إلى الإدارة من ٩,٢ في عام ٢٠١١ إلى ٦,٩ في عام ٢٠١٧ [(١)].

الجدول

عدد التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة إلى الإدارة والتوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة، للفترة ٢٠١١-٢٠١٧

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	*المجموع* ٢٠١١-٢٠١٧
التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة إلى الإدارة								
المتعلقة بالمنظومة ككل والمتعلقة بعدة منظمات	١٠	١٣	٥	٧	٥	١١	٩	٦٠
المتعلقة بفرادى المنظمات	٢	٤	٢	٣	٦	٢٥	٢	٤٤
المجموع، التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة إلى الإدارة	**١٢**	**١٧**	**٧**	**١٠**	**١١**	**٣٦**	**١١**	**١٠٤**
التوصيات								
المتعلقة بالمنظومة ككل وبعدة منظمات	١٠٠	٦٥	٢٨	٦١	٣٣	٧٤	٥٦	٤١٧
المتعلقة بفرادى المنظمات	١٠	٤٤	٦	١٦	١٦	٢٦	٢٠	١٣٨
مجموع التوصيات	**١١٠**	**١٠٩**	**٣٤**	**٧٧**	**٤٩**	**١٠٠**	**٧٦**	**٥٥٥**
متوسط عدد التوصيات بحسب الناتج	**٩,٢**	**٦,٤**	**٤,٩**	**٧,٧**	**٤,٥**	**٢,٨**	**٦,٩**	**٥,٣**

المصدر: نظام التتبع على الانترنت، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(١) ساهم إصدار ٢٥ رسالة موجهة إلى الإدارة (بمتوسط توصية واحدة بالنسبة لأغلب الرسائل) إسهاماً كبيراً في انخفاض متوسط عدد التوصيات بحسب الناتج في عام ٢٠١٦.

معدلات قبول وتنفيذ التوصيات المتعلقة بالمنظومة ككل وبفرادى المنظمات

٥١ - كان متوسط معدل قبول التوصيات المقدمة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٦ في التقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات أعلى (٨٢ في المائة) من متوسط معدل قبول التوصيات المقدمة في تلك الفترة في التقارير المتعلقة بالمنظومة ككل والمتعلقة بعدة منظمات (٦٨ في المائة) (انظر الشكل)[٢]. وتثني الوحدة على المنظمات لما اتخذته من إجراءات (انظر المرفق الثاني الذي يبين إجمالي معدلات القبول والتنفيذ من جانب المنظمات المشاركة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٦)

٥٢ - إلا أن معدل تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات خلال الفترة نفسها (٧٩ في المائة) كان أقل من معدل تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير المتعلقة بالمنظومة ككل (٨٥ في المائة). وثمة عامل أثَّر على معدل التنفيذ وهو حدوث معدلات تنفيذ منخفضة جداً في ٣ استعراضات من أصل ١٥ استعراضا للتنظيم والإدارة لفرادى المنظمات خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٦.

الشكل

متوسط معدلات قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

(بالنسبة المئوية)

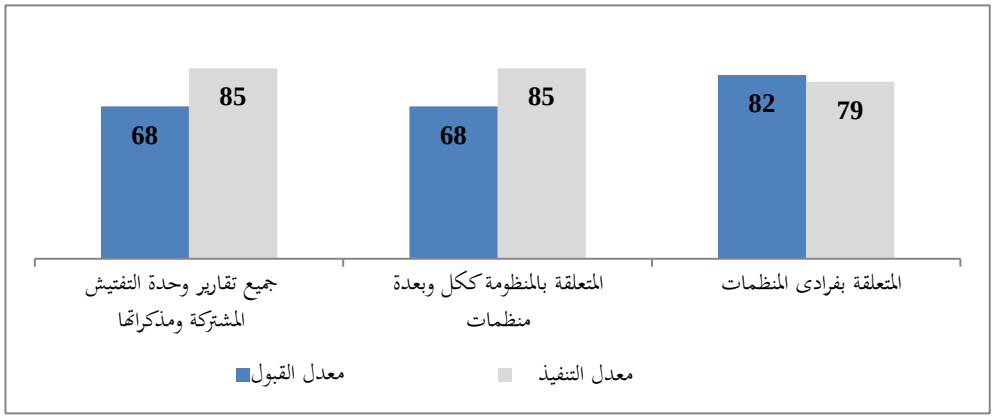

المصدر: نظام التتبع عبر الانترنت، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٢) لغاية ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، لم تُقدِّم منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أي مدخلات تتعلق بعام ٢٠١٦.

الفصل الثاني

آفاق عام ٢٠١٨

٥٣ - ستؤدي التطورات الإيجابية التي حصلت خلال عام ٢٠١٧، وبخاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية، إلى تحسين موقف وحدة التفتيش المشتركة في أثناء الاضطلاع بولايتها في عام ٢٠١٨. ويشار على وجه الخصوص إلى أن المنصب الأساسي للأمين التنفيذي قد شُغل بعد فترة شغور طويلة. وعلاوة على ذلك، وبحلول وقت النظر في هذا التقرير، ستكون الوظيفتان الشاغرتان في أمانة الوحدة قد شُغلتا. وقد أتاح حدوث هاتين الوظيفتين الشاغرتين أيضا فرصةً للأمين التنفيذي الجديد لإعادة توصيف المناصب العليا بغرض تعزيز المهام الادارية والرقابية كجزء من استراتيجية ترمي إلى تحسين الدعم المقدم للمفتشين من خلال تعزيز قدرة الموظفين عن طريق التوجيه والتدريب. ولحسن الحظ، أثمرت الجهود الرامية إلى تكملة ملاك موظفي الوحدة من خلال برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين. ففي غضون عام ٢٠١٨، ستوفر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة ألمانيا كلتاهما موظفاً فنياً مبتدئاً من كل منهما للعمل في الوحدة.

٥٤ - وثمة تطور إيجابي آخر هو أنه خلال عام ٢٠١٨ سيكون هناك خمسة مفتشات في الوحدة مما مجموعه أحد عشر مفتشاً. وهذا أمر مدهش، فعندما ينظر المرء إلى تاريخ الوحدة يرى أن عدد المفتشات لم يتجاوز الثلاث مما مجموعه ٧٠ مفتشاً ممن انتهت خدمتهم بحلول نهاية عام ٢٠١٦. ويعزى التقدم المحرز هذا العام بأكمله للتعيينات التي قامت بها الجمعية العامة لأن الوحدة نفسها ليس لها أي دور في عملية الاختيار. ولكن بينما تستفيد الوحدة من التقدم نحو تحقيق التوازن بين الجنسين، فإنها تؤكد أنه لتفادي أن تصبح السنة الحالية عملا مؤقتا لا تلبس الوحدة أن تعود إلى ما كانت عليه من قبل، فيتعين على الدول الأعضاء الراغبة في تسمية مرشحين أن تنظر بجدية في تحديد وطرح أسماء مرشحات مؤهلات.

٥٥ - وعلى مستوى أمانة الوحدة، تُعطى الأولوية لتحقيق التكافؤ بين الجنسين. فهناك ١٠ وظائف تشغلها نساء في فريق الموظفين العاملين في الوحدة والبالغ مجموعه ٢٠ موظفاً (١٨ وظيفة مشغولة ووظيفتان شاغرتان من الفئة الفنية هما قيد التوظيف حاليا). وفي الفئة الفنية، هناك أربع وظائف تشغلها نساء مما مجموعه تسع وظائف مشغولة حالياً.

٥٦ - وبلغت مخصصات الميزانية العادية السنوية للوحدة ١٥,٥ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، منها ٩٤ في المائة مخصصة لتكاليف الموظفين. ولا يزال تكوين الوحدة على حاله، إذ تتألف من ١١ مفتشاً (برتبة مد-٢) يساعدهم في أداء مهامهم أمينٌ تنفيذي (برتبة مد-٢)، وتسعة موظفين لشؤون التقييم والتفتيش (٢ برتبة ف-٥، و ٣ برتبة ف-٤، و ٣ برتبة ف-٣، وموظف واحد برتبة ف-٢)، ومُحقِّق (برتبة ف-٣)، وخمسة مساعدين لشؤون البحوث (من فئة الخدمات العامة من الرتبتين خ ع-٧ و خ ع-٦). ورغم أن المهام الأساسية للموظفين الفنيين المعينين مرتبطة بعمل المشاريع، فإنه يُطلَب منهم أيضاً تأدية مهام إضافية ضرورية للأداء الإداري للوحدة. وواصل أربعة موظفين من فئة الخدمات العامة تقديم الدعم إلى الوحدة في مجالات الإدارة وتكنولوجيا المعلومات وإدارة الوثائق والتحرير فضلاً عن أشكال أخرى من الدعم. وإضافةً إلى ذلك، شكّل برنامج التدريب الداخلي

وسيلة مهمة لتكملة قدرة الوحدة على دعم التحليل والبحوث اللازمين لإعداد تقارير رفيعة الجودة. وسيستمر هذا البرنامج في عام ٢٠١٨.

٥٧ - ويسر الوحدة أيضا أن تفيد بأن تقدما كبيرا قد أُحرز في تنفيذ قراري الجمعية العامة ٢٤٧/٧٠ و ٢٥٧/٧٠، اللذين طلبت فيهما الجمعية إلى الأمين العام أن ينظر في الخيارات المتاحة لتوفير الخدمات من داخل الوحدة فيما يتعلق بنظام التتبع عبر الانترنت وبموقع الوحدة على الإنترنت. وكما سبقت الإفادة، فإن نظام التتبع على الإنترنت هو أداة تعتمد عليها جميع المنظمات المشاركة تقريبا من أجل الحصول على معلومات دقيقة ومستكملة عن حالة تنفيذ توصيات الوحدة. وسينتهي في أوائل عام ٢٠١٨ استكمال نقل نظام التتبع على الإنترنت وموقع الوحدة على الانترنت إلى المنابر التي تديرها الأمانة العامة للأمم المتحدة. وهذا سوف يمكننا من المضي قدما بالتحسينات في بقية عام ٢٠١٨ وبإجراء تحسينات على أداء نظام التتبع على الإنترنت، وبإدخال تغييرات على موقع الوحدة على الإنترنت، التي من شأنها أن تُيسِّر عرض المعلومات بصورة محسَّنة وأكثر دينامية.

٥٨ - وفيما يتعلق ببرنامج العمل، ستُكمل الوحدة خلال عام ٢٠١٨ أربعة مشاريع بدأ العمل بها في عام ٢٠١٧. ولغاية تاريخه، اختارت الوحدة تسع مبادرات جديدة ستُطلق في أوائل عام ٢٠١٨. وكما يتبين من الفصل الثالث، تحافظ الوحدة على التنوع في حافظتها من الأعمال بينما تولي اهتماما خاصا للمساهمة في خطة عام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من أن غالبية أعمال الوحدة لا تزال تستند إلى منظورها الفريد على نطاق المنظومة، لا يزال إجراء استعراضات التنظيم والإدارة في فرادى المنظمات يشكل سمة بارزة من سمات حافظة أعمال الوحدة.

٥٩ - وموضوع التحسين بالنسبة لوحدة التفتيش المشتركة، كما هو الحال بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة ككل، هو مهمة مستمرة. ومن المتوخى اتخاذ مجموعة متنوعة من التدابير، بعضها يسَّرتْه التحسيناتُ المتعلقة بملاك موظفي أمانة الوحدة ومنصات التكنولوجيات الجديدة. وتشمل هذه التدابير إيلاء المزيد من الاهتمام للتطوير المهني للموظفين، وإعادة توصيف المهام، وتركيز الانتباه على الوظائف المؤسسية، مثل دمج القواعد والمعايير بصورة أكثر منهجية فضلاً عن دمج إجراءات العمل الداخلية في دورة حياة المشروع. وعلاوة على هذه التدابير الداخلية عموماً، يُسترعى انتباه الجمعية إلى ثلاث مسائل.

٦٠ - تعتزم الوحدة تعزيز الحوار الذي تجريه مع قيادة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، من خلال آلية التنسيق الرئيسية المتمثلة في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ويشير الطابع الأفقي وعلى نطاق المنظومة لخطة عام ٢٠٣٠ وطابع التحديات الأخرى التي تواجه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى أنه سيكون من المفيد إتاحة إمكانية تبادل الآراء معها بشأن التحديات الناشئة والمساهمَة التي يمكن أن تقدمها الرقابة الخارجية المستقلة إليها، دون المساس باستقلالية ودور أي طرف. وعلى مستوى العمل، ستعقد الوحدة في عام ٢٠١٨ الاجتماع الذي تعقده كل سنتين لمراكز التنسيق والذي يمثل فرصة لمناقشة المحاورين في منظماتها المشاركة وللتشاور معهم بشأن الجوانب التشغيلية والمتعلقة بالنوعية من أعمال الوحدة وعمليات المشاريع.

٦١ - وتقدر الوحدة الفرصة المتاحة لتحسين التوعية والاتصالات. فعلى سبيل المثال، فإن مشاركة وحدة التفتيش المشتركة في مؤتمر دولي عن إدارة المعارف، الذي حصلت الوحدة خلاله على جائزة، تعزز سمعتها في أوساط الممارسين المعنيين بتقرير وحدة التفتيش المشتركة ذي الصلة. وعلى الصعيد الداخلي،

يجري إدخال تحسينات على موقع الوحدة على الانترنت. وخلال السنة الماضية، تم تطوير أدوات وأساليب لدعم تحسين نشر المعلومات سهلة الاستعمال عن النتائج الرئيسية للتقارير. وسوف يبدأ تطبيقها في عام ٢٠١٨.

٦٢ - ومن الضروري أيضاً العمل على تحسين ترتيبات النظر في تقارير الوحدة من جانب الهيئات التشريعية التي تعتزم الوحدة دعمها. وكان من أبرز نتائج استعراض متابعة تقارير وتوصيات الوحدة التنوعُ الكبير في الممارسة فيما يتعلق بالنظر في تقاريرها. ويشير ذلك التقرير، الذي تأمل الوحدة في أن تنظر فيه الجمعية العامة في أثناء دورتها الحالية، إلى مجموعة من الممارسات الجيدة.

٦٣ - ونجَمَ عن ترتيبات الجمعية العامة ذاتها أثر غير مقصود قيَّدَ قدرتها على الاستفادة الكاملة من الاستثمارات الكبيرة في أعمال الوحدة. فالممارسة المتبعة في اللجنة الخامسة المتمثلة في النظر في تقارير الوحدة في سياق بنود جدول الأعمال ذات الصلة، بينما يبدو منطقيا، فإنه ببساطة غير مفيد. وحيث إن تقارير وحدة التفتيش المشتركة عادة ما تكون شاملة وقلما تكون بشأن بند محدد من جدول الأعمال يتم تناولها في إطاره، فينتهي بها المقام حقيقة إلى عدم النظر فيها، ونادرا ما تُتَّخذ إجراءات ملموسة بشأنها.

٦٤ - ولا تتطلب هذه المسألة الأخذ بسياسة جديدة. وكل ما يلزم هو النظر في تقارير الوحدة، أو على الأقل تلك التي لا تتناسب مع بنود جدول الأعمال الأخرى، في إطار البند المتعلق بوحدة التفتيش المشتركة نفسه، بدلا من النظر فيها مع بند آخر يبدو أقرب بندٍ مناسبٍ متاح. وتم طرح هذه المشكلة علناً في وقت سابق خلال الدورة الثانية والسبعين عندما تم تناول تقريرَيْ الوحدة بشأن التقييمات التي تقودها الجهات المانحة، وبشأن إدارة المعارف في سياق البندين المتعلقين بمكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة الموارد البشرية، على التوالي. ويتناول كل تقرير منهما القضايا ذات الصلة بهذين الموضوعين، ولكن ليس أي تقرير منهما خاص بأي من الموضوعين. ونتيجة لذلك، لم يعطَ أي اعتبار ذي مغزى لأي منهما ولم يتخذ إجراء بشأنهما.

الفصل الثالث

برنامج العمل لعام ٢٠١٨

٦٥ - نظرت الوحدة، عند إعداد برنامج عملها خلال دورتها الشتوية، في عدة مواضيع منبثقة من المشاورات التي أجرتها مع شركائها. ويشمل برنامج العمل الذي اعتمدته الوحدة في أوائل عام ٢٠١٨، سبعة مشاريع على نطاق المنظومة واستعراضين للتنظيم والإدارة في منظمتين مشاركتين (انظر المرفق الخامس).

٦٦ - وتتضمن خطة العمل لعام ٢٠١٨ ما مجموعه تسعة مشاريع جديدة (انظر الموجزات أدناه) وأربعة مشاريع مُرَحّلة من خطة العمل لعام ٢٠١٧.

موجزات عن المشاريع المدرَجة في برنامج العمل لعام ٢٠١٨

إدارة خدمات الحوسبة السحابية في منظومة الأمم المتحدة

٦٧ - استخدامُ خدمات الحوسبة السحابية آخذٌ في الازدياد. ومن أبرز الفوائد المحتملة للحوسبة السحابية هو القدرة على إضافة قدرات جديدة والحد من التكاليف، وذلك نظراً لعدم وجود حاجة إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات لكل المنظمة على حده. وتقدم الخدمات السحابية عند الطلب، وحسب الحاجة، وتُدفع التكاليف حسب الاستخدام. وحال إتاحتها، يمكن الاطلاع عليها دون مزيد من التفاعل مع مقدمي الخدمات. ويمكن توفيرها بشكل مرن بما يتيح توسيع نطاق التطبيقات بسرعة، بما يتماشى مع حجم الطلب الفعلي. والموارد الحاسوبية متاحة ومتيسرة من خلال الشبكات العريضة النطاق ويمكن قياس النواتج، مما يتيح الرقابة وتحقيق المستوى الأمثل من استخدامها. ومع ذلك، لا يمكن أبدا جني هذه الفوائد المحتملة بالكامل دون وجود تخطيط سليم، وسياسات وممارسات مستنيرة، وإجراء تحليل دقيق للشروط التعاقدية وفهم متعمق لها، ودون وجود ضمانات بخصوص حماية البيانات، وضمان سلامة وأمن العمليات، واستمرارية الخدمة، وامتثال مقدم الخدمة لالتزاماته، وبعدم وجود تكاليف تعاقدية خفية، والوضوح فيما يتعلق بالتكاليف بعد انتهاء العقد.

٦٨ - ومع أن معظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تتوخى الانتقال إلى الخدمات السحابية لتلبية احتياجاتها من الحوسبة، فإن مستوى التنفيذ يتفاوت فيما بينها إلى حد كبير. وأحياناً تتخذ قرارات الانتقال إلى الخدمات السحابية على المستوى التقني أساسا، دون إجراء تحليل شامل ومتعمق للعواقب المترتبة على ذلك من منظور استراتيجي. وقد تكون هناك أيضا حالات موازية من خدمات تكنولوجيا المعلومات التي لا تدعمها الوحدة المركزية المسؤولة عن تكنولوجيا المعلومات أو ما يعادلها أو لا تحظى بموافقتها. وسيوفر الاستعراض تحليلاً مقارناً لمختلف سياسات الحوسبة السحابية، والأطر والممارسات والعمليات في منظومة الأمم المتحدة، بهدف تحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة ومن ثم النهوض بإدارة الخدمات السحابية بصورة فعالة. وسيجري التركيز على تأكيد الضمانات القائمة ضد جميع المخاطر المحتملة المرتبطة باستخدام خدمات الحوسبة السحابية والانتقال إليها، بما في ذلك الضمانات القانونية والمالية والتشغيلية، والمتعلقة باستمرارية العمل، وأمن تكنولوجيا المعلومات، والسرية والخصوصية. كما سيقيِّم الاستعراض، في جملة أمور، إمكانية تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة والتعاون المشترك بين الوكالات أو تجميع الموارد من أجل دمج منظومة الأمم المتحدة في الهيكل السحابي العالمي بشكل آمن وبطريقة أكثر فعالية وكفاءة من حيث التكلفة.

إدارة التغيير المؤسسي في منظومة الأمم المتحدة: الدروس المستفادة والاستراتيجيات للمستقبل

٦٩ - تواجه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التغيير على أساس مستمر في سعيها لتعزيز قيمتها - من حيث الأهمية والفعالية والكفاءة والأثر والاستدامة. ويتباين نطاق مبادرات التغيير هذه من حيث الحجم والشدة والتعقيد. ويتطور فهمٌ أفضل للعوامل التي تعزز التغيير الناجح، ولكن لم يتم حتى الآن الدعوة إليه بما فيه الكفاية. وقد تم تطوير نظم مثل مختبر الأمم المتحدة للمعارف والتغيير المؤسسي لدعم المنظمات خلال عمليات التغيير. وقام المختبر بنشر أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن التغيير والابتكار في منظومة الأمم المتحدة. كما حدد القيود التي تحد من القدرة على التصور المفاهيمي والقيود التي تحد من قدرة منظومة الأمم المتحدة على إدارة التغيير، باستخدام أدلة مستمدة من دراسات الحالات الإفرادية التي أجريت.

٧٠ - وأضحت الحاجة إلى تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على إدارة التغيير تكتسي الآن أهمية أكبر في ضوء مقتضيات خطة عام ٢٠٣٠ والإصلاحات التي اقترحها الأمين العام في تقريره عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ (A/72/124-E/2018/3 و A/72/684-E/2018/7).

٧١ - وسيَستخدِم الاستعراضُ النظمَ النافذة لغرض دعم إدارة التغيير في منظومة الأمم المتحدة كأساس لإجراء دراسة عن مجموعة واسعة من مبادرات التغيير، بما في ذلك عمليات التغيير التنظيمية والمبادرات المتخذة على نطاق المنظومة، وسيقيِّم حالات الإخفاق والنجاح والقدرات الموجودة لدى المنظمات من أجل الإدارة الفعالة للتغيير، وسيستخلص الدروس التي يمكن استخدامها لتعزيز التغييرات والإصلاحات المعقدة الجارية بغرض تحقيق الاتساق والتعاون والترابط في أساليب العمل.

استعراض لجان الرقابة في منظومة الأمم المتحدة

٧٢ - شهدت الإصلاحات الإدارية في القطاعين العام والخاص التي أُجريت في السنوات الأخيرة إنشاء لجان للرقابة متفاوتة من حيث الحجم والنطاق والتكوين والتسلسل الإداري والاستقلال. ومنذ عام ٢٠٠٦، تحدثت عدة تقارير لوحدة التفتيش المشتركة عن الحاجة إلى وجود لجان مستقلة للرقابة تتولى تقديم المشورة والدعم إلى الهيئات التشريعية في الاضطلاع بمهام الرقابة المنوطة بها. وفي الوقت نفسه، قام العديد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتشكيل لجنة للرقابة بخصائص مختلفة.

٧٣ - وسيدرسُ الاستعراضُ المتوخى الوضعَ فيما يتعلق بلجان الرقابة في المنظمات المشاركة. وسيستعرض أدوارها وتكوينها والسلطة والولايات المنوطة بها، وأساليب عملها، ومؤهلات أعضائها، وعملية اختيارهم، واستقلاليتها، وعلاقات الإبلاغ وآلياته، بما في ذلك تقديم التقارير إلى الهيئة التشريعية، ونطاق مسؤولياتها فيما يتعلق بهيئات الرقابة الداخلية والخارجية. وسيقدم التقرير التوصيات اللازمة لضمان تطبيق الممارسات الجيدة التي تنص على الحقوق والأدوار والمسؤوليات والاستقلال.

تعزيز استيعاب البحوث المتعلقة بالسياسة العامة في خدمة خطة عام ٢٠٣٠

٧٤ - هناك طلب كبير على البحوث القائمة على الأدلة في منظومة الأمم المتحدة. وتتصل سياسة استيعاب البحوث بجميع الأنشطة التي تيسر وتسهم في استخدام واضعي السياسات والممارسين للأدلة المستمدة من البحوث. وتدخل مهمة البحث ضمن ولايات بعض المنظمات لكن استيعاب البحوث بالنسبة لمنظمات أخرى تفرضه الحاجة إلى دعم العمليات الميدانية، وللاسترشاد بها في تنفيذ البرامج، ومساعدة عمليات صنع القرار. وهناك أيضا عدة معاهد متميزة مكرسة للبحوث. وعلى الرغم من أن العديد من المنظمات تنفق مبالغ كبيرة على البحوث، فإن مهمة بحوث السياسة العامة لم تُستعرض بشكل كاف على نطاق المنظومة. ويتسم هذا الاستعراض بضرورة أكبر في سياق خطة عام ٢٠٣٠ بالنظر إلى أن وضع سياسات بشأن البحوث تتسم بمزيد من الكفاءة والاتساق يمكن أن تخدم بشكل أفضل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٧٥ - وسيدرسُ الاستعراضُ السياسات والممارسات الحالية فيما يتعلق بتوليد البحوث واستيعابها وتقييم التعاون مع الأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر لتحديد آليات لتعزيز القدرات البحثية القائمة. وسوف يسعى الاستعراض أيضا إلى تحسين استخدام نتائج البحوث التي تنشأ خارج منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز التنسيق لإتاحة أمكانية إجراء بحوث متعددة التخصصات، وتشجيع التعاون بين الوكالات. وسيتكشف التقرير أيضا استكشاف سبل تعزيز التفاهم والتناغم بين كيانات الأمم المتحدة والكيانات البحثية المتخصصة والجامعات ومراكز الفكر، فضلا عن تيسير الوصول المتبادل إلى البيانات وغيرها من الموارد الفكرية.

استعراض إدماج/تعميم منظور الحد من أخطار الكوارث في أعمال كيانات منظومة الأمم المتحدة

٧٦ - وتشير الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٧١ إلى التكامل بين مسائل التنمية، والحد من مخاطر الكوارث، والعمل الإنساني، والحفاظ على السلام. وستؤدي معالجة الحد من مخاطر الكوارث عن طريق تحسين تنسيق العمل وزيادة اتساقه على نطاق المنظومة إلى تعزيز فعالية عمل منظومة الأمم المتحدة وكفاءته وتيسير مشاركة عالمية مكثفة دعماً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٧٧ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أقرت اللجنةُ الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق النسخةَ المنقحة من خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها: نحو نهج واع بالمخاطر ومتكامل للتنمية المستدامة (CEB/2016/4، المرفق الخامس). وسيستعرض التقرير الاستراتيجيات الحالية النافذة بغرض تعميم الحد من مخاطر الكوارث ليصبح جزءاً من أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تماشيا مع خطة العمل. وسيحدد المزيد من أوجه التآزر والتدابير الكفيلة بضمان تقديم كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما عالي الجودة إلى البلدان الضعيفة، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث باعتباره أولوية استراتيجية. ومن شأن توحيد عمل منظومة الأمم المتحدة في تيسير تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني) أن يكون له أثر إيجابي على معظم المناطق والفئات السكانية الضعيفة من العالم، تماشيا مع الهدف الشامل المتمثل في ألا يتخلف أحد عن الركب كما تقضي بذلك خطة عام ٢٠٣٠. وسوف تسهم النتائج والتوصيات الواردة في التقرير في مداولات المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث وفي دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى التي ستعقد في تموز/يوليه ٢٠١٩.

استعراض خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٧٨ - ستضطلع وحدة التفتيش المشتركة بتقييم على نطاق المنظومة لفعالية خطة العمل للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق المنظومة ولقيمتها المضافة وأثرها باعتبارها أداة لرصد الأداء والمساءلة بغرض تقديمه إلى الجمعية العامة عملاً بما طلبته في قرارها ٢٢٦/٦٧

٧٩ - وكان مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق قد أقر السياسة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق المنظومة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (CEB/2006/2). ثم دعا مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى وضع خطة عمل على نطاق المنظومة تشمل مؤشرات وجداول زمنية، وتوزيع المسؤوليات وآليات المساءلة والموارد الضرورية لتفعيل استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وقد تم وضع خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين في أعقاب سلسلة من المشاورات المكثفة التي ضمت مختلف أصحاب المصلحة والتي جرت في الفترة بين تموز/يوليه ٢٠١١ وشباط/فبراير ٢٠١٢.

٨٠ - وحدد إطار عمل الأمم المتحدة المتعلق بخطة العمل خطة لثلاث قوى محايدة للمساءلة عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: (أ) تركيز على عمليات المنظمة والترتيبات المؤسسية على مستوى فرادى الكيانات، (ب) ومؤشرات أداء الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بشأن العمليات المشتركة والترتيبات المؤسسية ضمن فريق الأمم المتحدة القطري؛ (ج) ونتائج التطور على المستويين القطري والمعياري.

استعراض التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٨١ - أُنشأ المجلسُ الاقتصادي والاجتماعي، بموجب قراره ٢٤/١٩٩٤، برنامجَ الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبدأ البرنامج عمله في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ من أجل ”الاضطلاع ببرنامج مشترك للأمم المتحدة مشمول برعاية متعددة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، على أساس التشارك في الملكية، والتعاون في التخطيط والتنفيذ، والتقاسم المنصف للمسؤولية“. ويمثل البرنامج شراكة فريدة ذات هيكل مبتكر أُقيمت لتتولى القيادة على الصعيد العالمي فيما يتعلق بإتاحة السبل أمام الجميع للحصول على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه وتقديم الرعاية والدعم اللازمين بشأنه في إطار مواجهة وباء الإيدز.

٨٢ - وسيركز الاستعراض على تقييم شامل لإدارة وتنظيم البرنامج بهدف تقديم إرشادات لإدخال مزيد من التحسينات في مجالات شتى، مثل الهيكل التنظيمي والإدارة التنفيذية؛ والتخطيط الاستراتيجي، وآلية التمويل، والإطار المالي والرقابة؛ وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات؛ وخدمات دعم العمليات؛ وعمل المكاتب الإقليمية والقطرية؛ والرقابة.

تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة

٨٣ - لقيت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة اعترافا أكبر مما كان عليه قبل الآن وارتفاعاً في المكانة الدولية من خلال اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع في عام ٢٠٠٦. وركزت أعمالُ الهيئة المنشأة بموجب معاهدات ذات الصلة بهذا الموضوع (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)،

لا سيما من خلال تعليقها العام رقم ٢ (٢٠١٤)، والأعمالُ التي اضطلع بها المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقريرُ فرقة العمل المعنية بخدمات الأمانة وتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة واستخدام تكنولوجيا المعلومات، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، المعتمد في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢، الانتباهَ على أهمية تيسير الوصول وعرضت عدة تدابير عملية بهذا الشأن. وأعطى اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ زخما إضافيا إلى تضافر الإجراءات العالمية والوطنية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث شدد خمسة أهداف من أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفاً على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات محددة.

٨٤ - وسيسعى الاستعراض إلى تقييم مدى فعالية تنفيذ مؤسسات منظومة الأمم المتحدة القرارات التشريعية والاتفاقيات ذات الصلة من أجل تحسين تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة. وسوف تبحث جوانب الامتثال فيما يتعلق بقرارات ومقررات الهيئات التشريعية ذات الصلة؛ بما في ذلك تلك المتعلقة بآليات وهيئات حقوق الإنسان ذات الصلة. وسيجري الاستعراض تحليلا لأوجه القصور والتحديات فيما يتعلق بالأطر التنظيمية والقواعد السارية والمرافق والمعدات والهياكل الحالية. فضلاً عن تحليل لأوجه القصور والتحديات والعراقيل التي تواجهها المنظمات في هذا السياق. وسيسعى الاستعراض أيضا إلى تحديد الممارسات الجيدة بين الكيانات المختلفة. وسيهدف التقرير إلى التوصية باتخاذ مزيد من الخطوات من أجل تحسين أداء المنظمات في هذا المجال الحيوي، بما في ذلك عن طريق زيادة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الأخرى، واقتراح حلول مبتكرة.

استعراض التنظيم والإدارة في منظمة الطيران المدني الدولي

٨٥ - منظمة الطيران المدني الدولي وكالةٌ متخصصة أُنشئت في عام ١٩٤٤ للإشراف على إدارة وحوكمة اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو). وتسعى منظمة الطيران المدني الدولي، في شراكة مع الدول الأعضاء والمجموعات الصناعية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القواعد القياسية للطيران المدني الدولي والممارسات الموصى بها والسياسات التي تدعم إقامة قطاع طيران مدني آمن وفعال ومأمون ومستدام اقتصاديا، ومسؤول بيئيا.

٨٦ - ويتمثل الهدف الرئيسي من التقرير في تقديم استعراض مستقل للأطر التنظيمية والممارسات ذات الصلة بشأن التنظيم والإدارة في منظمة الطيران المدني الدولي. وهو مخصص لتحديد الفرص المتاحة لإجراء مزيد من التحسينات في مجالات هيكل المنظمة والحوكمة فيها، والإدارة والتنظيم على الصعيد التنفيذي فيها، والتخطيط الاستراتيجي، والإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المعلومات والتكنولوجيا وآليات الرقابة. وستُؤخذ في الاعتبار على النحو الملائم حالة التوصيات الواردة في الاستعراض الذي أجرته الوحدة سابقا بشأن التنظيم والإدارة في منظمة الطيران المدني الدولي (JIU/REP/2007/5).

المرفق الأول

حالة تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٧، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

اسم المشروع	*الرمز/تاريخ الإنجاز*
استعراض التنظيم والإدارة في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	JIU/REP/2017/1
التقييمات التي تقودها الجهات المانحة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2017/2
استعراض سياسات السفر الجوي السارية في منظومة الأمم المتحدة: تحقيق مكاسب في الكفاءة ووفورات في التكاليف وتعزيز المواءمة	JIU/REP/2017/3
استعراض التنظيم والإدارة في الاتحاد البريدي العالمي	JIU/REP/2017/4
نتائج استعراض متابعة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها.	JIU/REP/2017/5
الإدارة القائمة على النتائج في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية: تحليل التقدم المحرز وفعالية السياسات	JIU/REP/2017/6
الإدارة القائمة على النتائج في منظومة الأمم المتحدة: وصف نموذج النضج العالي الأثر للإدارة من أجل تحقيق النتائج: الإطار المرجعي، ومراحل التطوير والنتائج	JIU/NOTE/2017/1
استعراض متطلبات تقديم التقارير إلى الجهات المانحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2017/7
استعراض ترتيبات الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	JIU/REP/2017/8
استعراض الآليات والسياسات التي تتناول تضارب المصالح في منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2017/9
متابعة ”استعراض نظم التخطيط المركزي للموارد في منظمات الأمم المتحدة“	JIU/ML/2017/1
تحسين الكفاءة والفعالية في تقديم خدمات الدعم الإداري عن طريق التعاون المشترك بين الوكالات	من المقرر إنجازه في عام ٢٠١٨
استعراض التنظيم والإدارة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	من المقرر إنجازه في عام ٢٠١٨
استعراض السياسات والممارسات المتبعة في منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بالمبلّغين عن المخالفات	من المقرر إنجازه في عام ٢٠١٨
استعراض برامج التدريب الداخلي في منظومة الأمم المتحدة	من المقرر إنجازه في عام ٢٠١٨

المرفق الثاني

الحالة الإجمالية لقبول المنظمات المشاركة توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها لهذه التوصيات في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦ (نسبة مئوية)

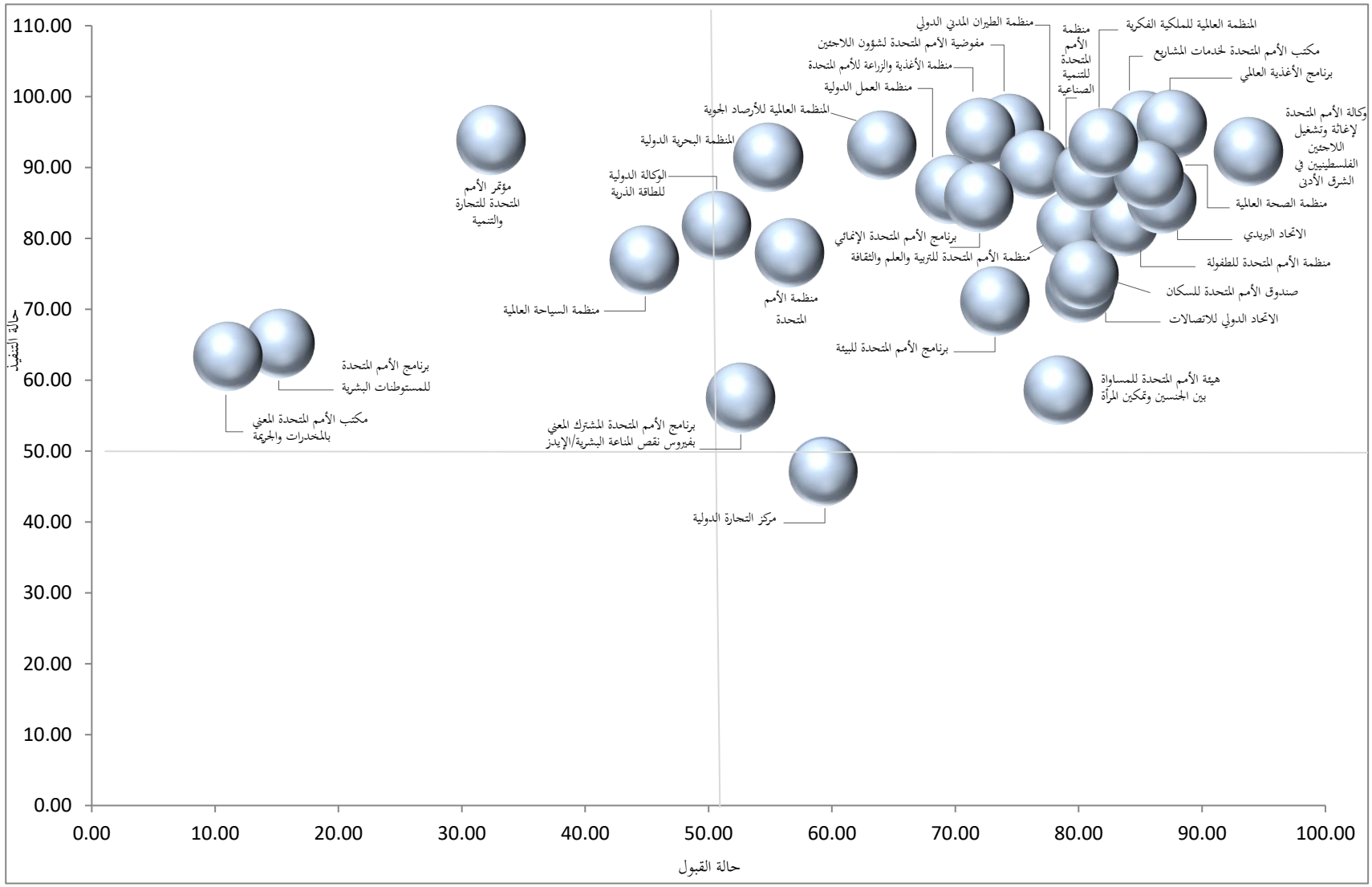

المرفق الثالث

قائمة المنظمات المشاركة والنسبة المئوية لحصصها في تكاليف وحدة التفتيش المشتركة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

المنظمة	*النسبة المئوية*
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	٤،٥
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٢،٠
منظمة الطيران المدني الدولي	٠،٨
منظمة العمل الدولية	٢،٢
المنظمة البحرية الدولية	٠،٣
الاتحاد الدولي للاتصالات	٠،٧
منظمة الصحة للبلدان الأمريكية	٣،٢
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٠،٩
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٧،٢
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	٢،٦
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٢،٨
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٨،٢
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	١٢،٥
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)	١،٠
منظمة الأمم المتحدة	١٣،٩
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٢،٣
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى(الأونروا)	٢،٢
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٠،٨
منظمة السياحة العالمية	٠،١
الاتحاد البريدي العالمي	٠،٢
برنامج الأغذية العالمي	١٣،١
منظمة الصحة العالمية	٧،٠
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	١،٢
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	٠،٣

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ملاحظة: يشمل البندُ المتعلق بمنظمة الأمم المتحدة الأمانةَ العامة للأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومركز التجارة الدولية، ولجنة الخدمة المدنية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وجامعة الأمم المتحدة. ولا يشمل المحكمتين والبعثات السياسية الخاصة وحفظ السلام.

المرفق الرابع

تكوين وحدة التفتيش المشتركة

١ - كان تكوين وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٧ على النحو التالي (تنتهي فترة ولاية كل مفتش في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من السنة المبينة بين قوسين):

غوبيناثان أشامكولانغاري (الهند) (٢٠٢٢)

عائشة عفيفي (المغرب) (٢٠٢٠)

جان وسلي كازو (هايتي) (٢٠٢٢)

إيلين كرونين (الولايات المتحدة الأمريكية) (٢٠٢١)

بيترو دوميتريو (رومانيا) (٢٠٢٠)

خورخي ت. فلوريس كاييخاس (هندوراس) (٢٠٢١)

جيريمايه كريمر (كندا) (٢٠٢٠)

سوكاي إيلي بروم - جاكسون (غامبيا) (٢٠٢٢)

غونكه روشر (ألمانيا) (٢٠٢٠)

رجب الصقيري (الأردن) (٢٠١٧)

غينادي تاراسوف (الاتحاد الروسي) (٢٠١٧)

٢ - بدأ المفتشان التالية أسماؤهما ولايتَهما التي مدتها خمس سنوات في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨:

كايكو كاميوكا (اليابان) (٢٠١٩)

نيكولاي لوزينسكي (الاتحاد الروسي) (٢٠٢٢)

٣ - ووفقا للمادة ١٨ من النظام الأساسي للوحدة التي تنص على أن تنتخب الوحدة كل سنة من بين مفتشيها رئيسا لها ونائبا للرئيس، انتخبت الوحدة أعضاء مكتبها لعام ٢٠١٨ على النحو التالي:

جيريمايه كريمر (كندا)، رئيسا

خورخي ت. فلوريس كاييخاس (هندوراس)، نائبا للرئيس

المرفق الخامس

برنامج العمل لعام ٢٠١٨[أ]

رقم المشروع	*العنوان*	*النوع*
A.432	إدارة خدمات الحوسبة السحابية في منظومة الأمم المتحدة	على نطاق المنظومة
A.433	إدارة التغيير المؤسسي في منظومة الأمم المتحدة: الدروس المستفادة والاستراتيجيات للمستقبل	على نطاق المنظومة
A.434	استعراض لجان الرقابة في منظومة الأمم المتحدة	على نطاق المنظومة
A.435	تعزيز استيعاب البحوث المتعلقة بالسياسة العامة في خدمة خطة عام ٢٠٣٠	على نطاق المنظومة
A.436	استعراض إدماج/تعميم منظور الحد من أخطار الكوارث في أعمال كيانات منظومة الأمم المتحدة	على نطاق المنظومة
A.437	استعراض خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	على نطاق المنظومة
A.438	استعراض التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	إفرادي
A.439	تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة	على نطاق المنظومة
A.440	استعراض التنظيم والإدارة في منظمة الطيران المدني الدولي	إفرادي

050218 290118 18-00841 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(أ) خاضع للتغيير خلال السنة.